



القمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف 2003 - تونس 2005



الوثيقة: WSIS-II/PC-3/DOC/6-A

8 سبتمبر 2005

الأصل: بالإنكليزية

رئيس اللجنة التحضيرية لمرحلة تونس

تقرير بشأن عمل فريق أصدقاء الرئيس خلال فترة ما بين الدورتين

1. أنشئ فريق أصدقاء الرئيس (GFC) وفقاً لمقرر الاجتماع الأول للجنة التحضيرية (الحمامات) من أجل إعداد وثيقة تُستخدم كأساس لإجراءات المفاوضات أثناء الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية. وعموجب مقرر الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية، دُعى فريق أصدقاء الرئيس إلى مواصلة العمل أثناء العمل فترة ما بين الدورتين لإعداد مقترنات بشأن الفصل الأول (آليات التنفيذ) والرابع (الطريق إلى المستقبل) من الجزء التشغيلي من وثيقة (وثائق) تونس الختامية.
2. شملت عضوية الفريق ممثلين من ست حكومات من كل منطقة بالإضافة إلى خمسة منسقين إقليميين وممثلي البلدين المضيفين. وشارك الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات وممثل للأمين العام للأمم المتحدة كعضوين في الفريق بحكم منصبيهما. وشاركت حكومات ليست أعضاء في الاجتماع بصفة مراقب.
3. واجتمع الفريق ثلاث مرات أخرى في الفترة بين 27 يونيو و 7 سبتمبر 2005، وفتح باب المشاركة أمام جميع أصحاب المصلحة في جلسة استغرقت نصف يوم 6 سبتمبر "بوصفها جلسة استثنائية". وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت في 13 يونيو 2005 مشاورات غير رسمية بشأن آلية التنفيذ فتح باب الاشتراك فيها أمام جميع أصحاب المصلحة.
4. وأعد الفريق مسودات بالاستناد إلى مساهمات من جميع أصحاب المصلحة ومناقشة النصوص المتداولة. وثمة تجميع للملاحظات التي وردت منذ الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية متاح في الوثيقة WSIS-II/PC-3/DT-6 (Rev.2). كما أن المساهمات في عمل الفريق ومسودات النصوص المتداولة متاحة على موقع الفريق على شبكة الويب على العنوان التالي www.itu.int/wsisis/gfc.

5. ويعرض الملحقان بهذه الوثيقة التغييرات والإضافات المقترنة على النصوص الحالية للجزء التشغيلي الوارد في الوثيقة WSIS-II/PC-3/DOC/08.

- يستعارض عن الفقرة 10 الحالية (بما في ذلك المقترنات الواردة في الوثائقين (Rev.3) DT/2 و (Rev.2) DT/6) بفقرات 10-13 جديدة؛
- يستعارض عن الفقرة 11 الحالية (بما في ذلك المقترنات الواردة في الوثائقين (Rev.3) DT/2 و (Rev.2) DT/6) بفقرة 14 جديدة؛
- يستعارض عن الفقرة 29 الحالية (بما في ذلك المقترنات الواردة في الوثائقين (Rev.3) DT/2 و (Rev.2) DT/6) بفقرات 29-35 جديدة؛
- ويمكن إضافة المقترنات "الجديدة" إلى النص الحالي للوثيقة WSIS-II/PC-3/DOC/08.

6. وتقديم هذه الوثائق لينظر فيها الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية باعتبارها أساساً يمكن الاستناد إليه في إجراء المفاوضات. ويقترح، إذا وافق الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية على هذا النص الجديد، أن يخضع لقراءة أولى يمكن خلالها تقديم مقتراحات أخرى. ثم يصدر النصان الجديدان للفصل الأول والرابع من أجل إجراء مزيد من المفاوضات بشأنهما.

الملحقان: نص مقترن ليحل محل الفقرات 10 و 11 و 29 من الجزء التشغيلي.
مقترنات "جديدة" لإدراجها في نص الجزء التشغيلي

الملاحق 1

مقترنات تحل محل الفقرات 10 و 11 و 29 من الجزء التشغيلي من وثيقة (وثائق) تونس الختامية (يوضع النص بالكامل بين معرفتين)

الفصل الأول: من المبادئ إلى العمل: قمة حلول مستدامة

الفقرات 1-9، انظر الوثيقة WSIS-II/PC-3/DOC/8

10. ونعتزف بأن مشاركة أصحاب مصلحة متعددين في بناء مجتمع المعلومات الجامع والوجه نحو التنمية أمر أساسي. ونؤكّد أن مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية مع تحقيق المُدِّل الشامل المتمثل في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً يمثلان أداتين أساسيتين لنجاح القمة.

11. وبغية ضمان استدامة التقدُّم صوب تحقيق نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد إتمام مرحلة تونس منها، نوافق على إرساء عملية متابعة لنتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن أن تتضمن عملية المتابعة، على كل مستوى، العناصر التالية:

أ) التنفيذ؛

ب) التقييم؛

ج) مناقشة السياسة العامة ومراجعةها.

12. على الصعيد الوطني، واستناداً إلى نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نشجع الحكومات على وضع إطار وطني للتنفيذ. بمشاركة من المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال:

أ) ينبغي جعل الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، حيثما كان ذلك ملائماً، جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر الرامية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

ب) ينبغي دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دجماً كاماً في صلب الاستراتيجيات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) من خلال تقاسم المعلومات والتنسيق بين الجهات المانحة على نحو أكثر فعالية، وكذلك من خلال تحليل وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل البرامج الإنمائية؛

ج) ينبغي استخدام برامج المساعدة التقنية الثنائية والمتحدة الأطراف القائمة، بما في ذلك البرامج المنفذة في إطار مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية، حيثما كان ذلك ممكناً، لمساعدة الحكومات في جهودها المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني؛

د) ينبغي أن تحتوي تقارير التقييم القطري المشتركة على عنصر يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

13. على الصعيد الإقليمي:

- أ) بناء على طلب الحكومات، يمكن للمنظمات الإقليمية المشتركة بين الحكومات أن تضطلع بأنشطة تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات على المستوى الإقليمي، وكذلك تسهيل النقاش الخاص بالسياسة العامة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية مع التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.
- ب) يمكن للجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية، بالاستناد إلى طلب الدول الأعضاء، وفي حدود الموارد المعتمدة للميزانية، تنظيم مؤتمرات إقليمية بشكل متكرر ومناسب لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- ج) ونعتبر من الأمور الضرورية اتباع نهج قائم على مشاركة أصحاب مصلحة متعددين، ومشاركة المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال في أنشطة التنفيذ الإقليمية لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

14. على الصعيد الدولي:

- أ) إن تنفيذ نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة في منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يراعي المواضيع وخطوط العمل الرئيسية الواردة في وثائق القمة؛
- ب) إن كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة يمكنها وفقاً لولايتها واحتصاصاتها واستناداً إلى مقررات هيئتها الرئيسية الخاصة، وتمشياً مع القرار B 57/270 للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تسهل تنفيذ الأنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص لمساعدة الحكومات الوطنية في جهودها التنفيذية. ويمكن أن تشمل عملية التيسير، ضمن عناصر أخرى، تبادل المعلومات، وتقاسم أفضل الممارسات، ومساعدة في إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين أصحاب مصلحة متعددين. وينبغي تنفيذ عمليات التيسير هذه ضمن الميزانيات المعتمدة لكل وكالة؛
- ج) ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يحدد طرائق تنسيق أنشطة التنفيذ فيها بين وكالات الأمم المتحدة، على أساس الممارسات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة وفي القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وينبغي مواصلة الاستفادة إلى أكمل حد ممكن من خبرات وكالات الأمم المتحدة ومن الأنشطة التي تضطلع بها هذه الوكالات، وخصوصاً الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- د) وسيتيح تنسيق أنشطة التنفيذ بين أصحاب مصلحة متعددين تبادل المعلومات وتجنب ازدواج الأنشطة؛
- ه) ينبغي دعم وتشجيع إقامة شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين مثلما في مبادرة "توصيل العالم" التي يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بالدور الرئادي فيها والتي ترمي إلى سد الفجوة الرقمية؛

الفصل الرابع: الطريق إلى المستقبل

29. إن تقييم السياسات العامة ووضعها على المستوى الوطني سيظل من اختصاص الحكومات. ونعتبر أن مشاركة المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال الوطنيين في النقاش الخاص بالسياسة العامة أمر أساسي.

30. ينبغي مواصلة إجراء تقييم واقعي وتحديد مؤشرات قياس (كمية ونوعية على السواء) للأداء الدولي من أجل متابعة تنفيذ نتائج مرحلتي جنيف وتونس من خلال إطار مؤشرات إحصائية قابلة للمقارنة ومتافق عليها دولياً، بما في ذلك من خلال استخدام منهجية لوضع مؤشر مركب لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (دليل رقمي للفرص)، يراعي مختلف الظروف الوطنية.
31. وسيقدم عمل الشراكة العالمية بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الذي يرمي إلى زيادة توافر إحصاءات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، إسهامات قيمة من خلال وضع معايير دولية وتحديد مؤشرات وتعزيز بناء القدرات في البلدان لاستحداث رصد وطني منهاجي في الوقت المناسب لمجتمع المعلومات.
32. ويمكن لتقييم الأنشطة المتعلقة بتنفيذ نتائج جنيف وتونس أن يكون مصدراً قيّماً للمعلومات الالزمة لعملية التقييم.
33. ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً عن أنشطة تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات داخل أسرة الأمم المتحدة كجزء من تقرير سنوي يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي و/أو إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
34. وينبغي تنظيم النقاش الخاص بالسياسة العامة ومراجعتها في إطار متابعة نتائج مؤشرات الأمم المتحدة الرئيسية وقائمها المعقدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حسبما ينص على ذلك القرار B 57/270 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وينبغي أن تكون تلك العملية جزءاً لا يتجزأ من عملية استعراض تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.
35. وإن مشاركة جميع أصحاب المصلحة في مناقشة السياسة العامة بعد قمة تونس أمر أساسي، وينبغي أن توضع طرائق تحقيق هذه المشاركة.

الملحق 2

مقترنات "جديدة" تضاف إلى نص الجزء التشغيلي

ندعو البرلمانيين إلى توفير بيانات تمكنية لتحقيق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية من خلال اعتماد الأطر القانونية الالزامية والموافقة على الميزانيات الالازمة لتمويل الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية من خلال إشراف الحكومات الفعالة على تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

تشجيع انتهاج سياسات حيدة في مجال إدارة المعلومات في القطاعين العام والخاص لضمان استمرار إمكانية التعويل على المعلومات العامة وإمكانية النفاذ إليها؛ وتشجيع إيجاد حلول تقنية للتقادم التكنولوجي لضمانبقاء وإرسال محتويات المعلومات؛

رقمنة الكنوز الثقافية التي تمتلكها لمنفعة الأجيال المقبلة؛

فقرة جديدة ٦ ك ٣ ت إنشاء آليات تساعد المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم على تعديل منتجاتها وتطبيقها وفقاً لأسواقها الخاصة وسياقها الثقافي، وتقديم الدعم لبناء القدرات؛

ضمان التزام مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالعمليات الإنتاجية الملائمة للبيئة، والعمل على إعادة تدوير منتجات تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخلص السليم منها للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لاستخدام وصنع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الناس والبيئة؛

بناء شبكات لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء خدمات متاحة في أي وقت وفي أي مكان من جانب أية مؤسسة وأي شخص؛

وضع برامج للجهات الأكادémية والمجتمعات المحلية وأوساط الصناعة والحكومات للتعلم المستمر من الممارسات الجيدة في تصميم وتنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟

إيلاء مزيد من الاهتمام والدعم لتنمية وتعليم الموارد البشرية من أجل مجتمع المعلومات مع التركيز على الشباب والمرأة بغية زيادة مساهمتهم في اقتصاد المعرفة الأوسع نطاقاً؛

إدماج السياسات والأطر الفعالة ذاتية التنظيم أو مختلطة التنظيم أو غيرها من الأطر الفعالة الالزامية لحماية الأطفال والشباب من التعديات والاستغلال عن طريق إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطط العمل الوطنية وال استراتيجيات الإلكترونية.

ونعرب عن استحساننا أيضاً للمبادرات البحثية التي تسهم في إنجاز أهداف القمة العالمية لبحث المعلومات. وينبغي تعزيز ودعم مؤسسات البحوث على جميع المستويات، والاعتراف بها كصاحب مصلحة معنى.

نقترح إعلان يوم عالمي للإنترنت. فهذا اليوم يمكن أن يساعد في إذكاء الوعي سنويًا بأهمية هذا المرفق العالمي وإذكائه على نحو أوسع نطاقاً بالقضايا التي تعالج في القمة، ولا سيما الإمكانيات التي يمكن أن يحققها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات والاقتصادات، وكذلك إذكاء الوعي بسبلسد الفجوة الرقمية.

فقرة جديدة 2 ألف

فقرة جديدة 6 ب 3

فقرة جديدة 6 ب

فقرة جديدة ٦ س

فقرة جديدة ٦ ف

فقرة جديدة 30